أهالي المخطوفين والمفقودين متمسكون بالدعاوى المقامة على خاطفي أبنائهم

رفض رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية المحامي سنان براج القانون الذي اقره مجلس النواب باعتبار جميع المفقودين خلال الحرب في عداد الاموات. واعلن ان اهالي المخطوفين يتمسكون بالدعاوى المقدمة من قبلهم والتي ستقدم ضد خاطفي أبنائهم.

عقدت لجنتا المخطوفين والدفاع عن الحريات مؤتمراً صحافياً امس في مكتب براج موضوعه «اثبات وفاة المفقودين خلال الحرب» بعد القانون الذي اقره مجلس النواب باعتبار جميع المفقودين خلال الحرب في عداد الاموات.

وقال براج، يجب التفريق بين المفقودين والمخطوف، وعلى مجلس النواب ان لا يقر موضوعا كهذا بدقائق معدودة لانه بالغ الاهمية وهو قضية حق مشروع. ونحن نرفضه جملة وتفصيلاً لان غايتنا الاساسية ليست اعلان وفاة وانما الكشف عن مصير المخطوفين. وبناء على هذا التقصي، يجري اعلان الوفاة.

وشدد على ضرورة أن يكون المشروع المدني مساوياً بين جميع الطوائف ولو لمرة واحدة.

ومثال على ذلك: مسيحي يخطف في عام ١٩٨٤ لا يمكن حسب مشروع الدولة اعتباره متوفى الا في عام ١٩٩٤ ومسلم مخطوف في العام نفسه يمكن اعتباره متوفى عام ١٩٨٨ فيكون هناك عدم توازن بين فئات الشعب الواحد وضرب لمبدأ سواسية الجميع امام القانون في الحقوق والواجبات».

وناشد براج الاخذ باقتراح النائب اوغست باخوس: «بأن احكام هذا القانون على جميع المفقودين لاية طائفة انتموا». وطالب الدولة بالعودة عن مشروعها. كما طالب بمقابلة مع رئيس الجمهورية ليعرض عليه القضية قبل ان يبتها.

واعلن براج ان «اهالي المخطوفين يتمسكون بالدعاوى المقدمة منهم والتي ستقدم ضد خاطفي فلذات اكبادهم وهم يعلنون بالتالي ان هذا الملف لن يقفل بهذا الشكل المأساوي وهم متضامنون ومستمرون في التحرك. وفي هذا الاطار فان اللجنتين تدعوان الاهالي الى عدم التعاطي مع هذا القانون المريب الذي لا يمت الى قضية المخطوفين بصلة».